

الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"
دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.
The Algerian economy facing the repercussions of the Corona Covid-19
pandemic, an analytical assessment study under the new economic model
2016-2030

روشو عبد القادر¹

استاذ محاضر أ، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت،

الجزائر rouchou2@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/7/1

تاريخ القبول: 2021/4/19

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تقييم تداعيات الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا (COVID-19) وانهيار اسعار المحروقات على اداء الاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على الاستمرار في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030. وخلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل كبير بهذه الظروف الاستثنائية مما يتطلب اعداد نموذج اقتصادي محين يأخذ في الحسبان التطورات المستقبلية للاقتصاد الوطني والدولي لما بعد كورونا (COVID-19)، كما يتوجب على السلطات العمومية مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي والجباي. **كلمات مفتاحية:** جائحة كورونا؛ اسعار بترول؛ نمو اقتصادي؛ نموذج اقتصادي؛ تقييم.

تصنيف JEL: E6, E31, G18

Abstract: This study aims to assess the repercussions of the double shock of the covid-19 pandemic and the collapse in fuel prices on the performance of the Algerian economy and its impact in the context of the continued implementation of the new model. economic 2016-2030. The study concluded that the Algerian economy has been strongly affected by these exceptional circumstances, which require the preparation of an updated economic model that takes into account the future developments of the national and international economy beyond the crisis of COVID-19, and that the public authorities must undertake far-reaching reforms of the financial, banking and tax system.

Keywords: Corona pandemic; oil price; economic growth; economic model; evaluation.

JEL Clafication Codes: E6, E31, G18

1. مقدمة:

يرتكز نموذج التطوير والتنمية في الجزائر على عائدات النفط، فهو بذلك يعتبر نموذجًا محدودًا من حيث الآفاق، ومما يزيد من خطورة الوضع هو عدم قدرة الحكومات المتعاقبة في الجزائر على الأقل منذ سنة 2000، على الاستفادة من فوائض النفط والغاز التي شكلت

¹ - المؤلف المرسل، الايميل: روشو عبد القادر ، rouchou2@yahoo.fr

أساساً لأصول الصندوق السيادي (صندوق ضبط الموارد)، حيث تم إنفاق جل موجودات هذا الصندوق في تمويل العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة، عوض استثمار هذه المبالغ في تنمية أجيال المستقبل كما هو الحال في بقية صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية الأخرى.

كانت العديد من التقارير (مركز الشرق الأوسط، 2019) تشير إلى أن الجزائر ستواجه تحديات كبيرة بداية من سنة 2020، في حال تراجع أسعار النفط وتزايد عجز موازنتها مع محدودية البدائل التمويلية للعجز، خاصة بعد نفاذ موجود صندوق ضبط الإيرادات، وكذا تراجع احتياطي الصرف منذ سنة 2017. وأمام هذا الوضع وتجنباً للمزيد من التدهور الاقتصادي، تبنت الجزائر نموذجاً اقتصادياً يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016 - 2019، ومن جهة أخرى يقوم النموذج على استراتيجية تنوع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق سنة 2030.

لكن بعد بداية السنة (2020)، وعلى أثر مناقشة خطة عمل الحكومة أمام البرلمان والذي تضمنت طموحات كبيرة حتى وإن كل ذلك في غياب آجال محددة وأرقام دقيقة، طرأت أوضاعاً معاكسة تماماً لهذه التوجهات وتمثلت أساساً في انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وما ترتب عنه من شلل شبه كلي في الاقتصاد العالمي ومنه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى عامل الانهيار الحاد في أسعار البترول حيث وصل إلى 26 دولار للبرميل الواحد (شهر مارس 2020).

ففي هذا السياق تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية على النحو التالي: ما هو انعكاس تلازم ثنائية: جائحة كورونا وانهيار أسعار البترول على الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020؟ وما تأثير ذلك على الاستمرار في تنفيذ النموذج الاقتصادي آفاق 2030؟ وللإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم محاور النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030؟
- ما هو واقع وتقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر مع بداية تطبيق النموذج الاقتصادي (2016-2030)؟

- ما الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط على أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة 2020؟

- ما هي إجراءات التكيّف مع الطرف السائد وما أثارها المستقبلية؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين وهما:

1- عدم تحقيق كل أهداف النموذج الاقتصادي الجديد 2016 -2030 في مرحلته الأولى؛

2- تأثر الاقتصاد الوطني سلباً بجائحة كورونا "كوفيد 19" وانهيار أسعار البترول

خاصة خلال السداسي الأول من سنة 2020.

اهمية البحث: تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتطرق الى النموذج الاقتصادي

المعتمد في الجزائر وما مدى تأثيره بالظروف الاقتصادية المفاجئة وما خلفته من اثار سلبية خاصة بما تعلق منها بجائحة كورونا ذات الأثر العالمي اضافة الى انهيار اسعار البترول في

الاسواق العالمية كنتيجة مباشرة لهذه الظروف، خاصة وان الاقتصاد الجزائري مبني -
والى الآن على الاقل- على مداخل المحروقات.

اهداف البحث: يهدف هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

- استعراض اهداف النموذج الاقتصادي افاق 2030، وتقييم مدى تحقق الاهداف
المسطرة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة؛
- الوقوف على حجم الخسائر التي تكبدتها بعض قطاعات الاقتصاد الوطني جراء
جائحة كورونا وانعكاساتها على المستوى الاجتماعي؛
- معرفة الاجراءات المتخذة من طرف الحكومة سواء في مواجهة اثار الجائحة أو
في إطار خطة الانعاش الاقتصادي لما بعد كورونا؛

منهجية البحث: في إطار اعداد هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تناول بعض
المفاهيم النظرية، اما المنهج التحليلي فتم استخدامه في تحليل الاحصائيات والأرقام المتعلقة
بأداء الاقتصاد الوطني خاصة ما تعلق منها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

هيكلية البحث: قسم هذا البحث الى المحاور الاساسية التالية:

المحور الاول: مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد أفاق 2030.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري وتحديات سنة 2020.

المحور الثالث: انعكاسات جائحة كورونا (COVID-19) وانهييار أسعار النفط على
الاقتصاد الوطني

الدراسات السابقة: في إطار اعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على اهم الدراسات التي
لها صلة بالموضوع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، نورد ملخصات لأهمها على النحو
التالي:

1- دراسة كرامة مروة، رحال فاطمة، منيرة حدة،(2020)، بعنوان: تأثير الأزمات
الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا "كوفيد- 19" على الاقتصاد
الجزائري نموذجاً، حيث تطرقت الباحثات إلى إشكالية الانعكاسات الناجمة عن فيروس
كورونا "كوفيد 19" على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
وانتهت الدراسة في شقها المتعلق بالجزائر إلى أن الاقتصاد الجزائري تأثر مباشرة نتيجة
توقف التعاملات التجارية مع دولة الصين تحديداً، كون هذه الأخيرة تعتبر بؤرة هذا الوباء
وأن توقيف حركة النقل الجوي والبحري كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري.

2- دراسة مبروك ساحلي،(2020)، بعنوان: تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع
الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر للفترة 2015-2020، حيث عالج الباحث إشكالية مدى
تأثير تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وبعد
استعراضه لوضع المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد للجزائر خلال هذه الفترة، توصل
الى أن السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية في الجزائر لمواجهة انهيار أسعار
النفط هي سياسات إدارة الأزمة وليس حل للأزمة، وأن هذا الانهيار في الأسعار له أثار
اجتماعية واقتصادية على المجتمع ككل مما زاد من نسبة الفقر وتراجع القدرة الشرائية للفرد.

3- دراسة كريمة حبيب، عادل رقریق، (2018)، بعنوان: إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في أفق 2030، حيث تطرق الباحثان إلى أهداف ومضمون وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي إلى غاية 2014، ثم محاولة تقييمية للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي رؤية أفق 2030. وقد توصل الباحثان في الأخير إلى أنه رغم التحسن الملاحظ في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن ذلك لا يعكس حجم الأموال المخصصة لبرامج الإنعاش، وأن ارتباط الاقتصاد الوطني بإيرادات المحروقات لزال يشكل الخطر الأكبر.

4- دراسة فلوح عبد الحكيم، بن براهيم الغالي، (2020)، بعنوان: تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول - دراسة تحليلية- للنموذج الجديد للنمو 2016-2030، حيث كانت إشكالية الدراسة تدور حول مدى قدرة السياسة الاقتصادية في الجزائر على تنفيذ أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030). وخلصت الدراسة إلى أن أهداف هذا المخطط طموحة جداً وعليه فإن فعالية السياسة الاقتصادية المخططة يمكن أن تستعمل كنهج مناسب للتحويل الاقتصادي السريع مع الالتزام بالأهداف المسطرة ومحاربة مختلف العراقيل وفتح المجال أمام الكفاءات لتحقيق ذلك.

❖ من الملاحظ أن هذه الدراسات تناولت إما موضوع تداعيات انهيار النفط على الاقتصاد الوطني أو الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الوطني أو تحليل مضمون النموذج الاقتصادي 2016-2030، غير أن دراستنا الحالية ستحاول الجمع بين هذه المتغيرات في موضوع واحد، أي تحليل وتقييم لمضمون النموذج الاقتصادي المعتمد على ضوء المستجدات من أزمة صحية (كوفيد 19)، وأيضاً التوجه الاقتصادي الجديد بعد اعتماد خطة الإنعاش الاقتصادي في جويلية 2020.

2. مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد أفق 2030

يرتكز النموذج الاقتصادي أفق 2030، على نوعين من الإجراءات والتدابير، النوع الأول من هذه الإجراءات يتسم بالاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الكلية وخاصة العجز في الميزانية العامة للدولة، أما النوع الثاني من هذه الإجراءات فهو يمتد زمنياً إلى غاية 2030، بغرض تجسيد مقاربة اقتصادية مبنية على التنوع والتحول الاقتصادي للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاستدامة التنموية.

1.2. أسس النموذج الاقتصادي الجديد: يعتمد هذا النموذج على مقاربتين أساسيتين وهما (Ministere des finances, 2016):

أ. مقارنة سياسة الموازنة: حيث تم الاعتماد على سياسة موازنية تمتد من 2016 إلى 2019 وتتميز بـ:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الأساسية للتسيير؛
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد موارد مالية إضافية من السوق الداخلية؛

يلاحظ أن هناك تركيز على التخفيض من العجز الموازي والذي أصبح صفة تلازم الميزانية العامة للدولة.

ب. مقارنة التنوع والتحول الاقتصادي: تعتمد هذه المقاربة على الوصول خلال الفترة 2020-2030 إلى تحقيق ما يلي:

- تدعيم النمو خارج المحروقات للنتائج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويًا خلال الفترة 2020 – 2030؛

- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بنسبة 2.3 مرة في أفق 2030؛

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة من 53% في سنة 2015 إلى 10% من الناتج المحلي الخام سنة 2030؛

- تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وتنوع الصادرات؛

- في مجال الطاقة تخفيض معدل الاستهلاك إلى النصف أي من 06% سنة 2015 إلى 03% أفق 2030، زيادة على تنوع الصادرات بما يسمح بتسريع النمو الاقتصادي؛

يلاحظ من خلال هذه المقاربة أن قطاع الفلاحة والطاقة لهما حصة الأسد فيما يخص أهداف هذا النموذج.

2.2. مراحل تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد:

إن تحقيق هذه المراحل حسب النموذج يسمح للجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون العشرية القادمة، وهذه المراحل تتمثل فيما يلي (ناصر بوعزيز، 2017، صفحة 91):

أ. المرحلة الأولى مرحلة الإقلاع (2016 – 2019): فترة بداية تطبيق النموذج حيث يتم العمل على رفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة، إضافة إلى إعادة التوازن الهيكلي وتصحيح الاختلالات في عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنوع الموارد المالية وتحقيق الفوائض مع أفق سنة 2020، وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات للوصول إلى استقرار اقتصادي كلي.

ب. المرحلة الثانية (مرحلة التحول 2020 – 2025): وتتميز بكونها مرحلة الانطلاق في التنوع الاقتصادي والانتقال الطاقوي، وهي أيضًا مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسًا مع بداية مساهمات القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.5% سنويًا، الأمر الذي سيقطع من الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في مجال الزراعة والسياحة وكذا التخفيض من حجم الاستهلاك الداخلي للمحروقات (سعدى عياد، 2018).

ج. المرحلة الثالثة (مرحلة الاستقرار 2016-2030): وهي المرحلة التي يصبح بإمكان الاقتصاد الوطني استغلال القدرات التي تراكت، ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها

لصالح الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبهذه المرحلة يكون الاقتصاد الوطني قد تمكن من الخروج من التبعية الريعية والانتقال إلى مستوى الدول الناشئة.

3.2. الأهداف الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد

إن التدابير والإجراءات المتضمنة في وثيقة هذا النموذج تتضمن ما يلي(ناصر بوعزيز، 2017، صفحة 91):

- استحداث وتنمية فروع نشاط جديدة (تنويع الاقتصاد) بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10 %، من القيمة المضافة سنة 2030؛

- تعزيز النمو في القطاعات الأخرى ليتراوح بين 6.5% و 07% لقطاع الخدمات؛
- تطور إنتاجية رأس المال المستثمر وتعزيز انظمة الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي للاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهذا يتطلب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- تحقق الملائة الخارجية على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تتحقق إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض في الطاقة الأحفورية قابل للتصدير، ومن جهة أخرى تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر متنوعة كالخدمات الصناعية والزراعية؛

3. واقع الاقتصاد الجزائري وتحديات سنة 2020

تعتبر سنة 2020، سنة مفصلية في تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد إلى غاية 2030، ذلك أنها تعتبر السنة الأولى من المرحلة الثانية والتي تحمل عنوان مرحلة للانتقال، علما بأن مرحلة الانطلاق انتهت مع سنة 2019، ولم يتم بعد تقييم هذه المرحلة بشكل رسمي، غير أننا سنحاول فيما يلي بداية استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2019، على النحو التالي.

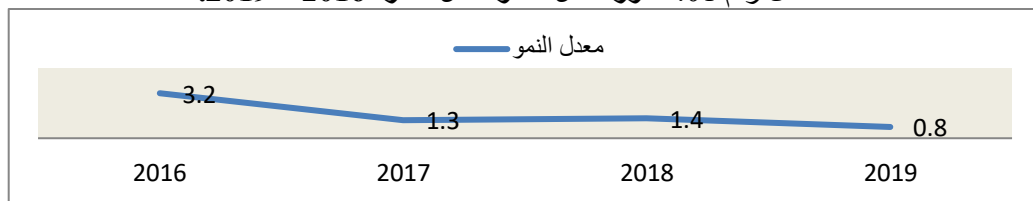
1.3. سلوك الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2016-2019

تمثل الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى 2019 المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030، وعليه سنحاول استعراض وتحليل أهم مؤشرات الاقتصاد الكلية خلال هذه الفترة:

أ. معدل النمو: حقق النمو الاقتصادي لسنة 2016 نسبة 3.2% أي ما يعادل 17.514.6 مليار دينار بالأسعار الجارية، أما سنة 2017 فقد انخفض هذا المعدل إلى 1.3%، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 18.575.8 مليار دينار، ليرتفع هذا الحجم إلى 20.259 مليار دينار سنة 2018، محققاً بذلك نسبة نمو تقدر بـ 1.4% في حين كانت نتائج سنة 2019 على النحو التالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي 20.284 مليار دج اي ما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 0.8% (Ministere des finances, 2019, p. 35).

يلاحظ أن هناك تذبذباً في معدل النمو خلال هذه الفترة فأعلى نسبة هي 3.2 % سنة 2016، وأدنى نسبة هي 1.3% سنة 2017، وهذا راجع إلى عدم الاستقرار الحاصل في سوق النفط وذلك لكون أن التبعية للمحروقات لازالت قوية، ولم يتحقق خلال هذه الفترة أي

تقدم (تنويع الاقتصاد) في هذا المجال، عكس ما سطر من أهداف خلال هذه الفترة في النموذج الاقتصادي الجديد الشكل الموالي بين هذه الوضعية.
الشكل رقم 01: تطور معدل النمو خلال الفترة 2016 – 2019.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات جدول الملحق رقم 01.

ب. **معدل التضخم:** سجلت سنة 2016 معدلاً للتضخم حدد بـ 4.27%، وهو معدل يعتبر مرتفعاً، وذلك يرجع إلى الارتفاع في مواد الاستهلاك والذي وصل متوسط التغير إلى 6.4%، في حين بلغ معدل التضخم لسنة 2017 نسبة 5.50%، وهذا الارتفاع يرجع أيضاً إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية (5.70%)، أما سنة 2018 فقد بلغ معدل التضخم فيها 4.27%، إلا أن هذا المعدل تراجع بشكل واضح خلال سنة 2019 ليستقر في ديسمبر 2019 عند سنة 4.3 (Ministere des finances, 2019, p. 17)، ويرجع هذا الانخفاض الطفيف أساساً إلى تجميد عملية طبع النقود على اثر التمويل غير التقليدي (القانون 10-17، 2017)، وأيضاً إلى الانخفاض المسجل في المنتجات الفلاحية الطازجة (1.85%)، وكذا الانخفاض في مادة اللحوم البيضاء (0.23%).
وفي كل الأحوال فإن ضخ كتلة نقدية إضافية (تمويل غير تقليدي) مع بداية هذه الفترة كان بشكل مفاجئ ولم يخضع لدراسة علمية متأنية مما أثر على ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي لا يتماشى مع أهداف النموذج الاقتصادي الجديد على الأقل في هذه الفترة، الشكل الموالي يبرز تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 02: تطور معدل التضخم للفترة 2016-2019.

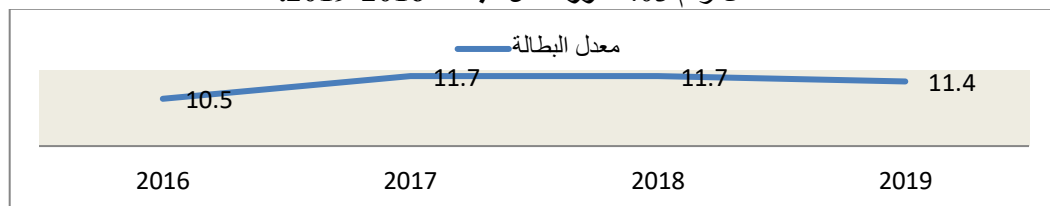


المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات جدول الملحق رقم 01.

ج. **معدل البطالة:** انتهت سنة 2016 على تسجيل معدل للبطالة قدر بـ 10.5%، في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 إلى حدود 11.7% أي بزيادة تقدر بـ 1.2%، وتفسر هذه الزيادة بارتفاع طالبي العمل من فئة الشباب خاصة، أما سنة 2018، فقد كانت بحدود 11.7%، في حين سجلت سنة 2019 معدل 11.4%، أي بانخفاض ضعيف جداً قدر بـ 0.3%، الملاحظ أن متوسط البطالة في هذه الفترة (2016-2019) هو في حدود 11%، وهي نسبة مقلقة شيء ما، علماً بأن جل مناصب العمل المستحدثة هي في قطاع الوظيفة

العمومية، ومعظمها غير قارة أي مؤقتة، الشكل الموالى يعطي صورة عن تطور معدل البطالة لهذه الفترة.

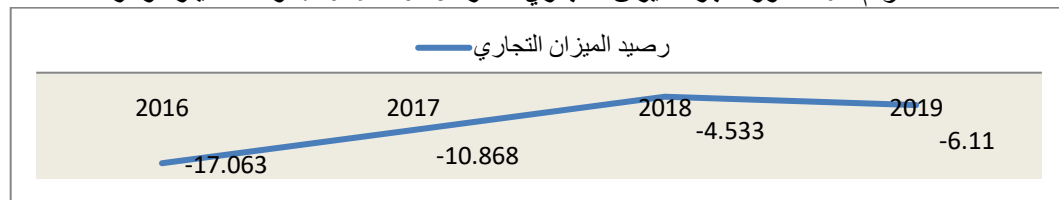
الشكل رقم 03: تطور معدل البطالة 2016-2019.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات جدول الملحق رقم 01.

د. ميزان المدفوعات: حقق ميزان المدفوعات خلال سنة 2016 عجزًا إجماليًا قدر بـ 26.031 مليار دولار، حيث شكل عجز الميزان التجاري لهذه السنة مقدرا بـ 17.063 مليار دولار في حين سجلت سنة 2017 عجزًا في ميزان المدفوعات قدر بـ 21.760 مليار دولار، متضمنًا العجز في الميزان التجاري المقدر بـ 10.868 مليار دولار، يلاحظ أن هناك تراجعًا في العجز الكلي لميزان المدفوعات سببه التحسن الطفيف في أسعار المحروقات خلال هذه الفترة (Banque d'Algerie, 2018). غير أن سنة 2018 سجلت عجزًا يقدر بـ 15.820 مليار دولار، علمًا بأن العجز في الميزان التجاري لهذه السنة يقدر بـ 4.533 مليار دولار (Ministere des finances, 2019)، أما سنة 2019 فقد عرف الميزان التجاري عجزًا يقدر بـ 6.11 مليار دولار حيث كانت قيمة الصادرات لهذه السنة تقدر بـ 35.58 مليار دولار وقيمة الواردات لنفس السنة تقدر بـ 41.93 مليار دولار (Ministere des finances, 2019)، وباعتبار أن الميزان التجاري هو أهم عنصر في مكونات ميزان المدفوعات فإن رصيد هذا الميزان أثر بشكل واضح على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، بحيث يلاحظ أن رصيد ميزان التجاري مرتبط بشكل وثيق بحجم الصادرات من المحروقات، وقيمة هذا الأخيرة مرتبطة بسعر النفط في الأسواق العالمية، حيث عاشت هذه الأسواق نوعًا من عدم الاستقرار في الأسعار خلال هذه الفترة، وهذا ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري المطلقة لأسعار المحروقات.

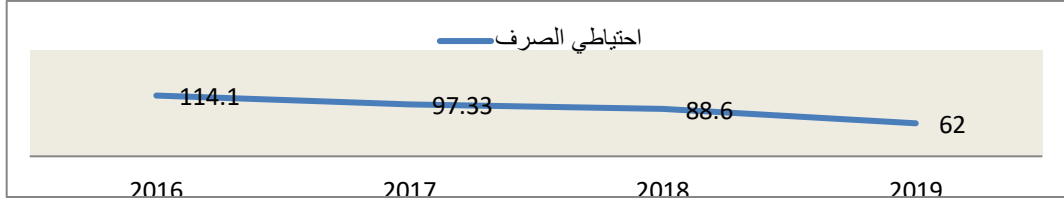
الشكل رقم 04: تطور عجز الميزان التجاري للفترة 2016-2019. الوحدة مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات جدول الملحق رقم 01.

ه. تطور وضعية احتياطي الصرف للفترة 2016-2019: خلال هذه الفترة ونظرًا لتدني أسعار المحروقات في الأسواق العالمية فإن احتياطي الجزائر من العملة الصعبة عرف تآكلا مستمرًا الشكل الموالى يوضح ذلك.

الشكل رقم 05: تطور وضعية احتياطي الصرف 2016-2019.الوحدة مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات جدول الملحق رقم 01.

يلاحظ أن احتياطي الصرف قد انخفض من حجم 114.10 مليار دولار سنة 2016 إلى 97,33 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2017 ليتواصل الانخفاض إلى 88.60 مليار دولار مع نهاية السداسي الأول 2018 ليصل إلى مستوى 62 مليار دولار مع نهاية 2019. كما ان احتياطي الصرف يتراجع بحوالي 02 مليار دولار كل شهر مما يندر بنفاذ هذا الاحتياطي مع حلول سنة 2021 كأقصى حد، وهذا ما يجعل الحكومة الجزائرية في وضعية صعبة من حيث الموارد المالية في ظل الظروف الحالية (محافظ بنك الجزائر، 2020).

كما أن سعر البترول الذي هو أساس هذا الاحتياطي عرف تذبذبا خلال هذه الفترة على النحو التالي: متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2016 كان 41.98 دولار، اما سنة 2017 فكان 53.9 دولار، سنة 2018 بلغ 71.3 دولار، اي ما يعادل نسبة 10.4 % ، اما سنة 2019 فكان 64.5 دولار، هذا التراجع مرده انخفاض الأسعار في الأسواق الدولية لهذا المادة نتيجة التذبذب وعدم الاستقرار الذي تعرفه أسواق النفط الدولية، (Ministere des finances, 2019, p. 2).

و. السياسة الميزانية: فيما يخص المالية العامة للدولة فإن رصيد الميزانية العامة للدولة سنة 2016 بلغ - 2.343.7 مليار دينار لينخفض سنة 2017 الى - 1.590.3 مليار دينار، ثم عاود الارتفاع الى -1.833.4 مليار دينار، الانخفاض راجع إلى تبني الدولة لسياسة تقشفية نتيجة انخفاض أسعار البترول، كما ان هذه الفترة تمثل فترة تطبيق المخطط الخماسي 2015-2019 ، وعليه تعتبر فترة صعبة ماليا، اذ كان يتوجب على الدولة التوفيق بين ضرورة تحقيق التوازنات المالية الكبرى من جهة وانجاز المشاريع الاستثمارية المتضمنة في المخطط من جهة ثانية.

2.3. الإطار الاقتصادي الكلي لقانون المالية لسنة 2020

إن أهم ما يميز الإطار العام لمشروع قانون المالية لسنة 2020، هو الحرص على وضع أهداف للعودة إلى التوازنات الاقتصادية الكبرى، والحفاظ على الدعم الاجتماعي المقدم للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة في المجتمع والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن

وبهذا الخصوص فإن هذا المشروع يهدف إلى تحقيق المحاور الأساسية التالية(وزير المالية، 2019):

- 1- ترشيد نفقات سير المصالح الإدارات العمومية؛
 - 2- عقلنة النفقات العمومية والواردات من السلع والخدمات؛
 - 3- تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال؛
 - 4- تنويع وتوسع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني؛
 - 5- تحسين مداخل الإيرادات العادية لميزانية الدولة عبر الرفع من أداء عمليات التحصيل الجبائي، مع تبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، ومكافحة التهرب الضريبي؛
 - 5- الاعتماد على توقعات حذرة لعائدات الجباية البترولية في ظل الظرف الخاص الذي يميز الأسواق العالمية والمتمثل في عدم الاستقرار.
- 3.3. المؤشرات الكلية لمشروع قانون المالية 2020
- تم إعداد هذا القانون في إطار مؤشرات اقتصادية كلية متوقعة على النحو التالي:
- سعر مرجعي لبرميل النفط يعادل 50 دولار؛ وسعر الصرف يقدر بـ 123 دج للدولار الواحد؛

- توقع نسبة تضخم تصل إلى 4.10%؛ ونسبة نمو تصل إلى 1.9%؛
أما فيما يخص المالية العامة فإن المشروع أعد حسب التوقعات التالية:

أ- الإيرادات: سترتفع إيرادات الميزانية إلى 6239.7 مليار دج، وتوقع ارتفاع مداخل الجباية النفطية إلى 2.200,3 مليار دج.

توقع ارتفاع مداخل الجباية العادية بنسبة 8.6%، أي ما يعادل 3.029,9 مليار دينار مقابل 2.790,5 مليار دج سنة 2019.

ب- النفقات: يتوقع أن تستقر نفقات الميزانية في حدود 7.773,1 مليار دينار مقابل 8.557,2 مليار دج سنة 2019، أي بانخفاض قدره 9.2%، وستعرف نفقات التسيير انخفاضا قدره 1.2%، أي ما يعادل 4.893,4 مليار دج.

- أما نفقات التجهيز فستتخفف بما يعادل 20.1% من اعتماد الدفع و39,7% من رخص البرامج.

- التحويلات الاجتماعية ستعرف نفس المستوى مقارنة بسنة 2019 أي 1.798,4 مليار دج وهو ما يعادل 8,4% من الناتج الداخلي الخام. وعليه سيكون عجزًا للميزانية العامة في حدود- 1533,4 مليار دينار وهو ما يعادل 7,2% من الناتج الداخلي الخام.

غير انه ونتيجة الظرف الاقتصادي الصعب الذي عاشه الاقتصاد الوطني خلال السداسي الاول لسنة 2020، بسبب تفشي جائحة كورونا والانهيار الحاد في اسعار البترول، كان على الدولة اعادة النظر في الميزانية العامة للدولة عن طريق قانون مالية تكميلي، حيث بنيت الميزانية فيه على سعر مرجعي للبترول قدر بـ 35 دولار، وبهذا يكون العجز الموازني يقدر بـ - 1.976.9 مليار دينار وهو ما يعادل نسبة - 10.4% من الناتج المحلي الخام.

4. انعكاسات جائحة كورونا (COVID-19) وانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الوطني:

تميزت بداية سنة 2020 في الجزائر، بعرض خطة عمل الحكومة بتاريخ 16 فيفري 2020، هذا البرنامج يوصف بأنه طموح ولكنه يفتقر إلى أدوات تنفيذه والأجال المحددة لتقييمه، وفيما يلي سنعرض اهم المحاور الاقتصادية لهذا البرنامج:

1.4. المحاور الأساسية لبرنامج الحكومة (الشق الاقتصادي)

تهدف السياسة الاقتصادية والمالية المعتمدة في هذا البرنامج إلى استحداث الآليات والمنظومة البيئية المناسبة لإنعاش التنمية وبعث اقتصاد متنوع ومستدام ومنشئ لمناصب الشغل والثروات، وفيما يلي أهم محاور هذا المخطط (الوزير الاول، 2020، صفحة 19).

أ. الإصلاح المالي: ويتم ذلك من خلال مراجعة النظام الجبائي بهدف ضمان التمويل الملائم للنشاط العمومي والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى اعتماد قواعد جديدة للحكمة الميزانية تعتمد على ترشيد الانفاق العام وتحفيز النشاط الاقتصادي، وفيما يخص توازن الميزانية فإن الهدف المسطر لسنة 2024 هو التمويل الكامل لميزانية التسيير من الإيرادات العادية فقط، كما يتضمن المخطط أيضًا إصلاحًا للنظام البنكي والمالي بالاعتماد خصوصًا على الدفع الالكتروني، وقصد تفعيل العمل الاقتصادي للسلطات العمومية وجعله ذو فعالية ومصداقية فإن المخطط تضمن الإشارة إلى ضرورة تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف.

ب. التجديد الاقتصادي: يركز هذا المخطط على تبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية الآتية (الوزير الاول، 2020، صفحة 23).

- هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجيع الادمج واثمين جميع موارد البلاد، وتهدف في الأخير إلى التصدير؛

- انشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف، مواتيًا للاستثمار وريادة الأعمال؛

- وضع نمط جديد للحكمة الاقتصادية وتسيير المؤسسة؛

- إنشاء اقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية والجودة والمعرفة؛ ومن ثمة فإن اصلاح الاقتصاد الوطني يتطلب بلا شك تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية، يركز على تنمية الموارد الوطنية والامكانات البشرية، يتصف هذا النموذج بكونه يعتمد على اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع.

ج. مقارنة اقتصادية لمحاربة البطالة وترقية الشغل: تعتبر سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020-2024، حيث تسعى الحكومة على المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10 %، وذلك من خلال جملة من الإجراءات اهمها تكييف برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل، التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب على العمل وعرض العمل، كما تطرق البرنامج أيضا إلى دعم استحداث النشاطات خاصة تلك المنشئة لمناصب العمل في قطاعات اساسية مثل الفلاحة الصناعة، الرقمنة، والسياحة والصناعة التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

2.4. تأثير جائحة كورونا "Covid-19" على الاقتصاد الجزائري

يهدف التخفيف من الآثار السلبية لهذه الجائحة (COVID-19) على الفرد الجزائري وعلى الاقتصاد الوطني ككل، سارعت السلطات العمومية ومنذ البوادر الأولى لهذه الأزمة الصحية إلى اتخاذ جملة من التدابير ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي هذه التدابير كلفت الخزينة العمومية مبالغ معتبرة، أما من الجانب الاقتصادي فإنه ونظرا لركود النشاط الاقتصادي فإن القطاعات الاقتصادية عرفت تراجعًا كبيرًا في رقم الأعمال بفعل هذه الجائحة.

أ. تكلفة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة: خصصت الحكومة الجزائرية مبلغ 65.531 مليار دينار لمواجهة جائحة كورونا حيث تم توزيعها على النحو التالي (وزير المالية، 2020):

- 12.846 مليار دينار لاقتناء وسائل الحماية من الفيروس؛
- 12.394 مليار دينار كتعويضات استثنائية لفائدة أعوان الدولة (أعوان قطاعات الصحة، الداخلية، الجمارك)؛

- 22 مليار دينار لفائدة العائلات المتضررة في إطار العملية التضامنية لرمضان 2020؛
- 24.702 مليار دينار للعائلات المعوزة؛

- 3.317 مليار دينار كمساعدة لإعادة المواطنين العالقين في دول أخرى، وأيضا تكلفة إقامتهم بالفنادق في إطار الحجر الصحي.

وأيضا اتخذت الحكومة إجراءات أخرى التي لها تأثير على الخزينة العمومية ومنها:
- تأجيل الدفع والإعفاء من الالتزامات الجبائية وشبه الجبائية وتعليق اعباء أرباب العمل خلال فترة الجائحة؛

- تأجيل دفع المستحقات النهائية للصناديق الاجتماعية لمدة 12 شهرا؛
- تخصيص إعانة بطالة استثنائية لصالح أي شخص من القطاع الحر أو أجير في شركة متوقفة عن العمل؛

ب. الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2020: سببت هذه الجائحة في توقف شبه كلي لبعض القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والسياحة والمطاعم والفندقة، إضافة إلى قطاع الطاقة وقطاع النشاطات الحرفية وغيرها، وفيما يلي نستعرض هذه الآثار بالأرقام على النحو التالي (وزارة المالية، 2020):

ب1. قطاع النقل: سجل قطاع النقل خلال الفترة الممتدة من 20 مارس إلى 23 افريل 2020 تراجعًا كبيرًا في رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي:

1- الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية: قدر التراجع في رقم أعمالها خلال هذه الفترة بـ 288 مليون دج في مجال نقل المسافرين و 72 مليون دينار في مجال نقل البضائع، وأعباء استثنائية متعلقة بتغطية وسائل الوقاية وصلت الى 106 مليون دج، ومن المتوقع أن يصل التراجع في رقم الأعمال مع نهاية سنة 2020 إلى 1.322.803,00 دج حسب نفس التقرير.

2- شركة الخطوط الجوية الجزائرية: وخلال نفس الفترة خسرت من رقم أعمالها ما يعادل 16.316.496.447 دج ومن المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ مع نهاية سنة 2020 إلى 35 مليار دينار، وهذا دون الأخذ بالاعتبار التسديد في إطار استرجاع الزبائن لمبالغ تذاكرهم.

3- مجمع "غاتما" Gatma": بسبب التوقف كلي لحركة البواخر بداية من تاريخ 19 مارس 2020، بلغ التراجع في رقم الأعمال مقدار 792848000 دج.

4- مجمع "خدمات الموانئ": قدر الانخفاض في رقم أعماله ما يقارب 378,19 مليون دينار خلال نفس الفترة.

ب2. قطاع السياحة: السياحة والنشاط الحرفي اقترحت لتكون قطاعًا منكوبًا، نظرًا لما تكبده من خسائر خلال هذه الفترة تمثلت في تراجع في رقم الأعمال على النحو التالي(وزارة المالية، 2020):

- الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر: تسبب توقف النشاط في نقص رقم الأعمال قدر بـ 27.3 ميار دينار شهريًا؛

- مجمع الفنادق والسياحة والمعالجة بالمياه: تراجع في رقم الأعمال قدر بـ 2.7 مليار دج شهريًا؛

- الديوان الوطني الجزائري للسياحة تراجع بـ 87.6 مليار دج شهريًا؛

- الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: انخفاض بمبلغ 31.56 مليار شهريًا؛

ب3. قطاع النشاطات الريفية: مبلغ التراجع قدر بـ 12.07 مليار دينار شهريًا حسب تحقيقات ميدانية شملت الحرفيين والتعاونيات والمؤسسات الحرفية الخاصة والعمومية.

ب4. قطاع الطاقة: رقم أعمال هذا القطاع هو الآخر شمله الانكماش والتراجع خلال هذه الفترة وذلك على النحو التالي:

- شركة سونطراك: سجلت ما بين 15 مارس و 31 ماي 2020 انخفاضا في رقم الأعمال قدر بـ 247 مليون دينار؛

- شركة "طيران الطاسيلي" (فرع مجمع سوناطراك) : تراجع في رقم الأعمال قدر بـ 595 مليون دج ؛

- شركة سونلغاز: تقلص رقم أعمالها بمبلغ 6.5 مليار دج.

- شركة نפטال: إجمالي التراجع قدر بـ: 20 مليار دج خلال الفترة 01 مارس إلى نهاية افريل 2020.

3.4. النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الأول من سنة 2020

في سياق ما سبق عرضه، سجل الاقتصاد الوطني خلال الثلاثي الأول لسنة 2020، معدل نمو سالب (-3.9%) بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن الصعوبات التي يعانيتها الاقتصاد الوطني خاصة بعد سنة الحراك الشعبي (2019)، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بشكل واضح، ثم نقشي جائحة كورونا مع بداية شهر مارس 2020، الشكل الموالي يوضح وضعية النمو الاقتصادي لفترة أربع سنوات الأخيرة (Office national des statistiques, 2020).

الاققتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"
دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

الجدول رقم 01: معدل النمو الاقتصادي (%) حسب القطاعات (بأسعار السنة السابقة) للفترة 2017-2020.

السنوات	2017	2018	2019	*2020
الزراعة والصيد البحري	1.0	5.0	2.3	2.3
المحروقات	-2.4	-6.4	-4.9	-13.4
الصناعة	4.7	4.1	4.3	-0.5
البناء والأشغال العمومية	4.6	5.2	3.6	0.8
خدمات تجارية	3.7	3.7	3.1	-2.8
خدمات غير تجارية	0.5	2.7	1.8	-1.6
الناتج المحلي الخام (PIB)	1.3	1.4	0.8	-3.9
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	2.1	3.3	2.4	-1.5
الناتج المحلي الخام خارج الزراعة	1.3	0.9	0.6	-4.7

*p02; Source: Ons, les comptes économiques en volume de 2017 à 2020 ; احصائيات الثلاثي الأول لسنة 2020.

يلاحظ من الشكل أعلاه، أن معدل النمو الاقتصادي خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية تراجع بنسبة - 3.9%، مقابل معدل إيجابي يقدر بـ + 1.3% لنفس الفترة من السنة الماضية (2019)، وعليه عرف قطاع المحروقات نمو سالبًا بـ (-13.4%) مقابل - 7.1% لنفس الفترة من السنة الماضية، كما عرفت مداخل هذا القطاع انخفاضا قدر بـ 16.9%، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الخدمات، الفنادق، المطاعم، الخدمات المالية والعقارية كلها عرفت تراجعًا، القطاع الوحيد الذي سجل نموًا موجبًا قطاع الزراعة بـ +2.3%، وأيضًا قطاع البناء والأشغال العمومية بـ +0.8%.

5.4. التحديات والرهانات المستقبلية للاقتصاد الجزائري لما بعد "كورونا:

تتمحور هذا التحديات حول محورين أساسيين وهما (رمضان لعلا، 2020):

- محور الصحة والأمن الغذائي على المدى القصير : نظرًا للأثر السلبي لجائحة كورونا خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فإنه على السلطات العمومية القيام بإجراءات على المدى القصير أهمها:
 - إعطاء الأولوية القصوى لمحاربة الوباء من خلال توفير الامكانيات المالية والمادية؛
 - تدعيم وتأطير وتشجيع العمل الخيري للمساهمة مادياً ومالياً في محاربة الوباء؛
 - إعادة النظر في فاتورة الواردات بإعطاء الأولوية للمواد الصحية والفلاحية؛
 - تدخل الدولة لمراقبة التوزيع والتسويق للمنتجات الفلاحية الضرورية ضمانًا للأمن الغذائي على المدى القصير؛
 - دعم القطاع الفلاحي بشكل كبير خاصة خلال هذه الفترة؛
 - في ظل الاغلاق الاقتصادي من الضروري استعمال الأدوات الديبلوماسية قصد توفير المواد الصحية والغذائية الضرورية للمجتمع؛
- ب. محور التنمية الشاملة والمستدامة على المدى الطويل: من بين التحديات المطروحة أمام الاقتصاد الجزائري بعد كورونا (على المدى الطويل) ما يلي:

- إعداد نموذج اقتصادي يعتمد على التنوع الاقتصادي مبني على استراتيجية واضحة المعالم وقابلة للتقييم من حيث الأهداف والزمن؛
- مباشرة إصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي والجبايي في الجزائر؛
- إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي: بحيث يجب أن يذهب هذا الدعم لمستحقيه، وأن يتم ذلك بشكل تدريجي ومدروس؛
- تعزيز الأمن الطاقوي وإعطاء الأهمية لموضوع الانتقال الطاقوي في الجزائر؛
- إيجاد الآليات اللازمة قصد دمج السوق الموازية في الدائرة الرسمية للاقتصاد الجزائري؛
- تحسين مناخ الاعمال قصد جلب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء؛

- العمل على جعل التحول الرقمي كأولوية، وذلك بإعطاء قطاع تكنولوجيايات الاعلام والاتصال الأهمية القصوى في إطار استراتيجية عامة مبنية على البحث العلمي في إطار تنمية مستدامة شاملة؛

وايضا وللخروج من هذه الوضعية الصعبة على الجزائر تبني استراتيجية واضحة للتكيف مع التحولات العالمية الجديدة وخاصة في مجال الطاقة خاصة مع قدوم الثورة الاقتصادية الرابعة التي تركز على الرقمنة والتكنولوجيايات الحديثة والصناعات البيئية مع مزيج طاقوي وذلك بين سنتي 2020 و2030، والاهتمام بموضوع الذكاء الصناعي، ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام إصلاحات هيكلية عميقة، فكلما تأخرت الإصلاحات كلما تآكل احتياطي الصرف مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية وسياسية قد تعيدنا اقتصاديا إلى خطط صندوق النقد الدولي مع بداية 2022 (عبدالرحمان مبتول، 2020).

6.4. الاقتصاد الجزائري ما بعد كورونا

سيكون لجائحة كورونا وانخفاض أسعار البترول خلال السداسي الأول لسنة 2020، الأثر السلبي على الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2021، ذلك أن الجائحة تسببت في بطأ وتيرة الاستهلاك والاستثمار، بينما أدى انخفاض أسعار البترول إلى تراجع عائدات التصدير ومنه انخفاض إيرادات المالية العامة، وأمام هذا الوضع تصبح الحكومة الجزائرية أمام تحدي الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي ومواجهة الأزمة الصحية، وبالموازاة مع كل هذا مواصلة الإصلاحات الهيكلية، الجدول الموالي يوضح تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل جائحة كورونا وتوقعات الفترة التي تليها.

الجدول رقم 02: مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي الجزائري

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	1.3	1.4	0.9	-3.0	1.1	1.8
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الانتاج	1.4	1.4	0.9	-3.0	1.1	1.8

الاقصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19"
دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

3.0	3.0	4.0	2.7	4.3	5.6	التضخم (مؤشر اسعار المستهلكين)
-	-	18.8-	10.2-	9.8-	-	رصيد المعاملات الجارية (% من الناتج المحلي الخام)
17.0	17.0				13.5	
-	-	16.3-	11.5-	9.6-	8.5-	رصيد المالية العامة (% من الناتج المحلي الخام)
14.8	16.5					
75.7	67.1	56.2	45.9	38.2	27.0	الدين (% من الناتج المحلي الخام)
-	-	15.3-	11.0-	9.1-	7.6-	الرصيد الاولي (% من الناتج المحلي الخام)
13.0	14.6					

المصدر: (Banque mondiale, Indicateurs Macro poverty outlook, 2020, p. 145)

ق: تقديرات، ت: توقعات

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن معدل نمو الناتج المحلي بأسعار السوق الثابتة بدأ في التناقص من سنة 2017 (1.3%) إلى (-3.0%) سنة 2020 كتقدير، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1.8% مع نهاية سنة 2020، وهذا طبعاً بفعل أولاً الانخفاض في سعر المحروقات (حوالي -21.2%)، وأيضاً انخفاض في الاستثمار العام بـ -9.7%، والاستهلاك العام بـ -1.6%، وانخفاض في عائدات التصدير بـ -51%، مما سيؤدي للعجز في الميزان التجاري بـ -18.2% من إجمالي الناتج المحلي (Banque mondiale, 2020, p. 145)، وحسب قانون المالية لسنة 2020، فإن العجز الموازي سيرتفع إلى 16.3%، من إجمالي الناتج المحلي ونفس الملاحظة بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الانتاج والذي عرف أدنى مستوى له سنة 2020 بـ 3.0% بفعل نفس العوامل المشار إليها أعلاه، أما معدلات التضخم فمن المتوقع حسب نفس التقرير أن تستقر عند 3% خلال سنتي 2021 و 2022.

7.4. تأثير قطاع الطاقة على النمو الاقتصادي

نتيجة الانكماش في قطاع المحروقات وانخفاض الإنفاق العام، فإن النشاط الاقتصادي في الجزائر سيتأثر خلال سنتي 2021، 2022 حسب تقرير صندوق النقد العربي (صندوق النقد العربي، 2019)، ويشير التقرير إلى انخفاض في معدل النمو حيث سيصل مع نهاية سنة 2020 إلى -1.6%، ليتعافى فيما بعد وقد يصل إلى 2.3% سنة 2021. كما أن الأوضاع التي آلت إليها سوق النفط العالمي - بفعل نقص الطلب - ألقت بظلالها على النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة مع انخفاض كميات الإنتاج في إطار اتفاق "أوبك + " بما يقارب 12% عام 2020. وهذا الوضع أثر سلباً (انخفاض في مستوى الإنفاق) على هيكل الميزانية العامة للدولة.

وفي إطار رؤية "الجزائر 2030" المبنية على التنويع الاقتصادي فإنه من الضروري أن يساهم القطاع خارج المحروقات في نمو حقيقي للناتج المحلي الخام خاصة مع تطوير البيئة الاستثمارية.

5. خاتمة: في نهاية هذا البحث يمكن القول أن الأهداف التي كانت ترمي إليها المرحلة الأولى (2016-2019) من النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030، لم تتحقق بالكيفية المرجوة وهذا ما تؤكد مؤشرات الاقتصاد الكلي لهذه الفترة، الامر الذي يتماشى مع مضمون الفرضية الأولى وبالتالي فهي صحيحة.

اما فيما يخص انعكاسات ثنائية جائحة "كورونا" وانهيار اسعار النفط فهي واضحة من خلال تراجع ارقام اعمال جل القطاعات الاقتصادية خلال السداسي الاول من سنة 2020، ومن هذه القطاعات ما يمكن تصنيفه على انه قطاع منكوب مثل السياحة والنقل، وعليه يمكن اعتبار الفرضية الثانية صحيحة ايضا، ومنه كانت النتائج على النحو التالي:

• تذبذب في معدلات النمو خلال تطبيق المرحلة الأولى من النموذج الاقتصادي (2016-2030) بسبب الارتباط بأسعار النفط التي عرفت انخفاضا خلال هذه الفترة؛

• تراجع كبير في أداء كل القطاعات الاقتصادية بسبب الآثار السلبية لجائحة "كورونا كوفيد-19"؛

• اعتماد الدولة لمخطط الإنعاش الاقتصادي (جويلية 2020)، تكون قد تراجعت ضمنا عن النموذج المعتمد سابقا حتى وإن كانت الغاية واحدة وهي الابتعاد عن الربيع البترولي؛

• تدخل الدولة بإجراءات ظرفية في مواجهة الوضع الاقتصادي الصعب يوشر لعدم وجود استراتيجية عمل مضبوطة من حيث الأجل والآليات والأهداف، وأن الإصلاحات المعتمدة فيما سبق اتسمت بالبطء وعدم الوضوح وحتى التردد احيانا.

التوصيات: من الضروري اعتماد منهجية لتقييم الخطط والبرامج تعتمد على قياس الأهداف المحققة وفق آجال زمنية محددة؛

■ الاسراع في اعادة النظر في المنظومة التشريعية المؤطرة لعملية الاستثمارات بما فيها تهيئة المناخ العام للأعمال؛

■ مباشرة اصلاحات عميقة للجهاز المالي والبنكي والجبائي ليكون أكثر مرونة وتجاوبا مع متطلبات التحول الرقمي؛

آفاق البحث: يمكن ان يكون للبحث آفاقا مستقبلية تتمثل في دراسة مدى تكيف الاقتصاد الجزائري مع التحولات الحاصلة في الاقتصاد العالمي لما بعد جائحة كورونا "covid-19".

6. قائمة المصادر والمراجع:

1. القانون 17-10. (11, 10, 2017). القانون 17-10 المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر، الجزائر.
2. الوزارة الأولى. (2020). الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي المنعقد بتاريخ: 18 – 19 أوت 2020. الجزائر.
3. الوزير الأول. (16, 02, 2020). تاريخ الاسترداد 15 08, 2020، من مخطط عمل الحكومة 2020: www.premier-ministre.gov.dz
4. رمضان لعلا. (2020). الاقتصاد الجزائري ما بعد كورونا، نظرة إستشرافية. الشعب.
5. سحنون مصطفى، سعدي عياد. (7-6, 11, 2018). ترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير القطاع الصناعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد. بليدة، الجزائر.

6. صندوق النقد العربي. (2019). تاريخ الاسترداد 06 08, 2020، من تقرير :
www.amf.org.ae
7. عبدالرحمان ميتول. (2020, 05 10). كورونا يقود إلى تحولات عميقة تنتظر عالم الغد.
(سعيد بن عياد، المحاور)
8. محافظ بنك الجزائر. (2020, 02 03). تصريح محافظ بنك الجزائر لجريدة الخبر.
الجزائر،
9. مركز الشرق الأوسط. (2019, 05 17). تقرير مركز الشرق الأوسط للاستثمار إلى
السياسة والإستراتيجية. تاريخ الاسترداد 26 03, 2020، من
www.menacentre.com
10. منصف بن خديجة، ناصر بوعزيز. (2017). النموذج الاقتصادي بين الواقع والتجسيد.
مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصفحات 94-90.
11. وزارة المالية. (2020). تقرير اللجنة الوزارية المشتركة الخاصة بالتخفيف من آثار
الوباء على الاقتصاد الوطني. الجزائر.
12. وزير المالية. (2019, 11 06). مشروع قانون المالية 2020 المجلس الشعبي الوطني،
عرض وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني. الجزائر، الجزائر.
13. وزير المالية. (2020, 07 18). لقاء الحكومة بالشركاء الاجتماعيين الاقتصاديين.
الجزائر، الجزائر.
14. Banque d'Algerie. (2018). Note de conjoncture semestre 1/2018. Alger.
15. Banque mondiale. (2020). Indicateurs Macro poverty outlook.
16. Banque mondiale. (2020). Indicateurs Macro poverty outlook. Bnque
mondiale.
17. Ministère des finances. (2019). Consulté le 08 01, 2020, sur principaux
indicateurs de l'économie l'algerienne 2000-2019: www.dgpp-mf.gov.dz
18. Ministère des finances. (2016, juillet). le nouveau modele de croissance
(synthese). Alger, Algerie: Ministère des finances.
19. Ministère des finances. (2019). Rapport de présentation de loi de finance pour 2019. Alger.
20. Office national des statistiques. (2020, Mars). Situation économique nationale
au premier trimestre 2020. Consulté le 08 17, 2020, sur www.ons.dz

7. الملاحق:

الملاحق رقم 01: اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة: 2016-2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021 ت
معدل النمو (%)	3.2	1.3	1.4	0.8	1.8	2.9
معدل التضخم (%)	4.27	5.5	4.27	4.5	3.0	5.1
معدل البطالة (%)	10.5	11.7	11.7	11.4	15.5	13.5
رصيد ميزان المدفوعات*	-	21.760-	15.820-	6.11-	15.7-	14.8-

الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد- 19"
دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030.

					26.031	
7.500-	9.500-	6.110-	4.533-	10.868-	-	رصيد الميزان التجاري*
					17.063	
33.80	51.60	62.00	88.60	97.33	114.10	احتياطي الصرف*
53.00	43.92	64.49	71.30	53.90	41.98	متوسط سعر برميل النفط**

المصدر: تجميع الباحث اعتمادا على:

Sources : (FMI, 2020) ; (FMI, 2018) ; (Ministere des finances, 2019) ;
(2019)

* الوحدة مليار دولار، ** الوحدة دولار امريكي، ت: تقدي.

